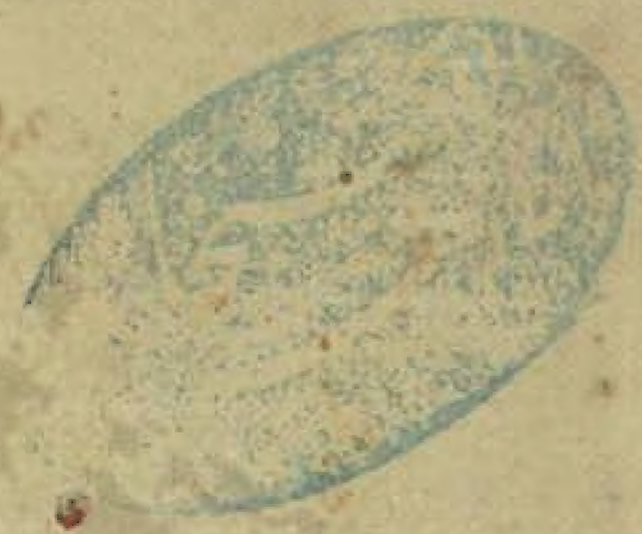


اوراقه
٢٥



كما
رأى الفقير للمحقق المدقق العالم

العلامة كمال الدين محمد بن الهمام
تعالى الله تعالى برحمته

واسكنه فيج حنته

منذ وكره

أهـ

الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى

ومن يضطر للعالم يضطر بنيله ومن يجتنب حسنا يضطر على البذل

ومن لم يذل النفس في طلب العمل يسيرا بعيشه غير الهوى لا اخاذل

مفرد

ان المعلم والطبيب كلاهما لا يضحان اذا هما لم يكرما هـ

في فؤاده كاتبة الفقير الراجي
صفورة الزقية
موسى بن علي عندها
انتقل بالشر الى
جله

١٢٥
١٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 والحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 والحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 والحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله على جزيل نعمائه • واشكركم على جميع الآيات **واشهد**
 أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة أبدتها ليوم لها
واشهد أن محمدا عبده ورسوله سيد رسله وخاتم
 أنبيائه • صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه وأصفياؤه
أما بعد • فإن الاشتغال بالعلم من أفضل أنواع
 القربات • وأولى ما انفقت فيه نفائس الأوقات •
 وبه تنظم مصالح العباد في المعاش والمعاد • ومن سلك
 طريقه فقد سلك طريق الرشاد • ولا حول ولا قوة
 إلا بالله العلي العظيم **قال** • لا اله الا هو
 حافظ الملة والدين • شيخ الاسلام والمسلمين • كمال

الدين

الا لا اله الا الله وحده لا شريك له
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الدين محمد بن عبد الواحد بن همام الدين رضي الله عنه سألني
 بعض الفقهاء من طلبة العلم وأنا على جناح سفر أن أكتب
 له مقدمة في الصلاة وشرورها وسهولة الانقياد • وأصحها
 المراد • ليستفيد منها كل مرتاد • فاجبت له إلى بغية مقتضاها
 بالجهد والتقصير **وسميتها** زاد الفقير • والله عوفي ونعم
 المصير • **باب** **المياه** الماء اما
 ما يبرأ وجازا وراكدا فماء البئر ينحس بوقوع الخاسة
 فيه قلت او كثرت كقطرة بول ولو من صبي لم يطعم
 وكذا وقع رجل لم يستنج بالماء او بخرقة او ما يقوم
 مقامها فانه ينحسها او قليل روث او خشا يقر اما
 الحذر المعزو الابل والغنم فلا تنحس البئر بوقوعه الا
 اذا استكثر الناظر ولو متكسرا ونحس البئر بموت
 لادمي فيها وما يقاربها في الحث كالثاء وقطعها
 يخرج جميع ما فيها فمما ذكرنا وكذا اذا انفتح الميت فيها
 ولو صغيرا اما اذا لم ينفتح وهو صغير وطهرت بما ان
 كالواقع فانه او ما يقاربها في الحث مما ذكرنا سائل ميت
 عشرين او ثلاثين لو بالذلول المعتاد والغاربان والثلاث كالواحد

وفي الخمس الى التسع اربعون الى خمسين كما في القرة والمدحاجة
 وما يقاربهما والاربع كالثلاث في قول ابي يوسف **و** كالحمس
 في قول محمد فلا تملكها الا بترح او بعين دلو او اذا اظهرت بالترح
 ظهر الدلو والخل والبكرة ويذ النازح اما اذا لم يكن
 الواقع نادم كالتسكة والسرطان والصفدع بريته وحرية
 وكلما يعيش في الماء فلا يتجنس بموته كما لا يتجنس ما في الاواني
 من ماء او غيره **واعلم** ان الواجب اخراج مقدار ما عتياه
 وقت الوقوع حتى توفى بضع الواجب ثم ذهب وجا
 في اليوم الثاني لترح الباقي فوجد ما هارا د على ما تركه
 عليه بان كانت البير معينة لا يجب جميع ما وجب على
 الصبح بل مقدار ما ترك ولو وقع فيها خرد ما يؤكل لحمه
 من الطيور لا يفسد الماء لانه ليس يتجنس فلا يتجنس الثوب
 ايضا فاعلمه الا الدجاج والبط والوز وخر ما لا
 يؤكل لحمه من الطيور يتجنس خفيف فلا يمنع حتى يتجنس
 على قول ابي حنيفة وعلى قول طاهر عنده لا يتجنس الماء
 وعلى هذا حال الثوب وعلقه **الماء الحار**
 لا يتجنس بوقوع الخاسر فيه الا اذا اظهر فيه لوثا

ترج

او ريجها او طعمها حتى لو اعترف من جرية النهر المحتملة
 لعذر مما يقرب منها جاز والماء طاهر ما لم يتغير ولو جري
 على حيفة او فيها ان كان ما يلاقى الحيفة اكثر الجرية او الملاقى
 وغيره سواء الماء يتجنس ولا يطاهر **الماء الركد**
 ان كان مقدار حمله عشرة اذرع في عشرة اذرع بدمع
 الكرياس جازا لا غتسال فيه والوضوء منه ولا يتجنس
 الا اذا انتقل حد او صافه ويعتبر في عمق ان يكون
 بلا ينكشف ما تحت الماء اذا رفع الماء بيده هذا اذا
 كان من رعا فان كان مدورا قدر ثمانية واربعين ذراعا
 وان كان ما محله عشرة مسقفا وله ثقب فتوضا فيها
 انسان ان كان الماء متصلا بالسقف لا يجوز والاجاز
 قيل يجوز مطلقا وان كان مقدارا محله اقل من عشرة يتجنس
 بوقوع الخاسر فيه قليلة كانت او كثيرة ولو زاد
 على قلتي وامتنع الوضوء والفسل فيه ويخسه ما
 يتجنس البير **والسور** سبع الهائير كالكلب والاسد
 والنمر والفهد والضبع يتجنس لاسباع الطير
 كالباري والصقر وسواكن البيوت كالحيث والفارق

فانه مكروه وكذا الهرة والدجاجة المخللة ومن البغل والحمار
 مشكوك فيجب **باب ازالة الحدث**
والجبت اذا اراد الصلاة وهو محدث وجب عليه رفع
 الحدث الاضغر والاكثر بالماء او الصعيد اما الماء فلا يند
 بعد كونه طاهرا من كونه ظهورا وذلك بعدم كونه مستمرا
ويثبت الاستعمال بامور **الاول** باسقاط الفرض
 وذلك بالانفصال عن العضو في غير قصد اعتراف او اخراج
 شيء من الماء ككون من يبر **الثاني** رفع حدث بنية
 او غير نية بان كان الاستعمال لغتة وهو محدث فانه يرتفع
 بذلك الحدث وبسبب عدم اشتراط النية في ارتفاع
 الحدث وعدم ثبوت الاستعمال قبل الانفصال كان اوفق
 الروايات عن ابي خيفة في الجبت المتعمس لطلب الدوانة
 طاهرا والماء مستعمل **الثالث** استعماله للتقرب بان
 يكون طاهرا يريد زيادة النور وكذا الوغسل اليد
 الطاهرة قبل الاكل ويجوز استعمال المستعمل في غير الوضوء
 كالشرب وتطهير الثوب لانه طاهر في المختار من الروايات
وفرؤض رفع الحدث الاضغر التي لا تنصح الصلاة

رواه
 الترمذي
 في
 صحيحه

مع ترك شيء منها اربعة غسل الوجه من فضايل الشعر
 في العادة الى اسفل الذقن حتى لو كان اصبع لا يجب
 ان يبلغ الماء فضايل شعره ومن شحمة الاذن الى شحمة الاذن
 ولو بعد نبات العارض ولا يجب ايصال الماء الى داخل
 الحية وان كانت كشيعة وفي الخيفة يجب ان كان
 يجتري منابتها او الاصح افتراض غسل ما يلاقي البشرة
 من الحية وقيل مسح وغسل اليدين مع المرفقين
 ويجب غسل النابت في محل الفرض بان كانت له اصبع
 رابعة ومسح مقدار ربيع الداس لا باصبع او اصبعين
 الا اذا مسح بجوانبهما الاربع وغسل الرجلين مع الكعبين
 فان كانت رجلاه مستورتين بالحف والجورب الحقيق
 المستمسك بنفسه قام المسح على الجائل مقام الغسل
 بشرط ان يكون لبسهما على طهارة كملت قبل الحدث المحدث
 بعد اللبس وان يكون في الجائل خرق يظهر منه ثلاثة
 اصابع من الرجل اصغرهما وان كان اقل من ذلك جاز
 وان تعددت الخروق جمعت في حف واحد لا في الحقيقين
 وله ان يمسح ان كان مقيما يوما وليتلة وان كان مسافرا ثلاثة

ايام ولياليها واول المدينتين يحسب من الحدث بعد اللبس
 فاذا اكملت لبس له ان يمسح بعد هاتحين يبرز ويغسل
 رجلينه وهذا اذا لم يكن معذورا فان كان صاحب جرح
 لا يترقا ونحوه لبس له المسح الا في وقت الصلاة فاذا
 خرج وقت الصلاة ودخل اخر وجب النزوع ان كان نوضا
 ولبس على السيلان ولا يستكمل المدة كغيره وصفة
 المسح ان يبدأ من رؤس الاصابع الى الساق خطوطا
 بالاصابع والفرض منه قد وثلاثة اصابع من اليد
 ولا يجوز الا على محل وجوب الغسل ثم ينتقض هذا
 المسح وجب الغسل والنزع اذا خرج اكثر القدم
 الى الساق وان بقي من ظهر شيء في الخف فعند أبي حنيفة
 ان زال العقب من موضعه انتقض والا فلا وعند
 أبي يوسف ان خرج اكثر القدم انتقض والا فلا
 وصحة في الايضاح وعند محمد ان بقي مقدار محل
 الفرص لم ينتقض والا انتقض ولو كان صدق
 القدم من محله والعقب يدخل ويخرج لا ينتقض
 ولا يجوز المسح على شيء وجب غسله الا ان كان به جراحة

فلمسح

فلمسح على جبيرتها ان ضرر حلقا وغسل ما تحتها
 ويمسح المقنض على جميع العصابة ان ضرر حلقا
 وان سقطت الجبيرة عن غيبوبة وجب غسل ما
 تحتها **وسنة** النية وغسل اليدين
 ثلاثا في الابتداء الى الكوعين والسمية والسؤاله
 وتخليل الحية واصابع اليدين والرجلين ومسح
 جميع الراس والمضمضة والاستنشاق كل مرة بماء
 بخدي ثلاثا ثلاثا والتثليث الا في مسح الراس ومسح
 الاذنين بماء الراس والترتيب بان يوقع الفرص
 على الترتيب الذي وقتناه والقيام والدلك والمواودة
 والبداة بغسل اصابع الرجل عند غسل الرجل وتحريك
 الخاتم ان كان واسعا ولا فتخر بركة فرض مسح الرقبة مستحب
ومن اذاب لوضوءه عدم الاسراف والتقتير
 في الماء وان يشرب فضل وضوئه او يفضه قايما
 مستقبل القبلة واستقبال القبلة في توضئه وان
 يملا انا فبعد فراغه استعداد الصلاة اخرى والسمية
 عند غسل كل عضو وشهادة ان لا اله الا الله وان محمدا

وسنن الوضوء

عَبْدُكَ وَرَسُولُهُ وَأَنْ لَا يَكْلُمَ النَّاسَ فِي الْوُضُوءِ وَأَنْ يُسْتَغْفِرَ رَنَّهُ
فَنَهُ وَأَنْ يَقُولَ أَمْرًا وَضَوْئَهُ بِنَفْسِهِ وَيَقُولَ عَقِبَ الْفَرَاغِ
فَأَيُّمَا شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَاشْهَدَ
أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ اشْهَدْ أَنْ لَا
إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ اسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي
مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ **وَأَعْمَالُ** الْوُضُوءِ
الْفَرَضُ وَالْوَاجِبُ كَالْوُضُوءِ لِلطَّوَّافِ وَالْمَذْرُوبِ كَالْوُضُوءِ
عَقِبَ الْغَيْبَةِ وَالْكَذِبِ وَالضَّمَّةِ فَتَقَرُّهُ وَأَنْتَ شَاد
الشَّعْرَ كُلَّهُمَا عَلَى السَّوَاءِ وَرَفَعَ الْحَدَّثَ الْأَكْبَرَ بِالْمَاءِ وَالصَّغِيرَ
أَمَّا الْمَاءُ فَفَرْضُهُ غَسْلُ الْغَمْرِ وَالْأَنْفِ وَسَائِرِ الْبَدَنِ
وَسُنَّتُهُ النِّيَّةُ وَالْبَدَاةُ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ إِلَى
الْكُوعَيْنِ وَالْفُجْجِ وَازَالَةُ تَحَاسُّهُ أَنْ كَانَتْ عَلَى يَدَيْهِ
ثُمَّ يَتَوَضَّأُ الْأَرْجُلَ أَنْ كَانَتْ فِي مَجْمَعِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ
وَالْأَفْلَاحُ خَوَافُهَا وَتُثَلَّثُ الْقَبْلُ مُسْتَوْعِبٌ وَلَا يَحِبُّ
عَلَى الْمَرَاةِ نَقْضُ ذَوَائِبِهَا بِلِيفِهَا أَيْضًا الْمَاءُ إِلَى أَصْوَلِهَا
وَيُنْقَضُهَا الرَّجُلُ أَنْ كَانَتْ لَهُ وَتَحْرُمُ عَلَى الْمُحَدَّثِ مَسْرُ
الْمَصْحُفِ وَالصَّلَاةِ وَبِالْأَكْبَرِ يُخَوَّلُ الْمَسْجِدُ وَالتَّلَاوُفُ مَعَ

ذلك وَأَمَّا الطَّهَارَةُ بِالصَّغِيرِ فَقِي لَاصْغَرُ وَالْأَكْبَرُ عَلَى السَّوَاءِ
وصفة الِئْتِمَامِ أَنْ يَقْرُبَ بِيَدَيْهِ ضَرْبَةً بِمَسْحٍ
بِهَا وَجْهَهُ وَآخَرَى يَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ مَعَ الْأَسْتِغْبَابِ
فَيَنْزِعُ لِحَاظَهُ وَيَخْلُلُ الْأَصَابِعَ وَيَحُلُّ ضَرْبَهُ مَا كَانَ مِنْ
أَجْزَاءِ الْأَرْضِ مِمَّا لَا يَنْطَبِعُ كَالْتَرَابِ وَالرَّمْلِ وَالْحَجَرِ
الْقَلْدِ وَالْحَايِطِ مِنَ الْمَدَرِ وَالنُّورَةِ وَالْكُحْلِ وَالزَّرْدِيخِ
وَالْكِبْرَانِ وَالْجَفَانِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُطْلِقًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ
غُبَارٌ فَيَجُوزُ عِنْدَهُ وَالْأَرْضُ الْمُنْتَدِيَّةُ بِرَشِّ الْمَاءِ لَا الطِّينَ
وطريق الِئْتِمَامِ مِنْهُ أَنْ يُلْطَحَ جَسَدُهُ أَوْ تُوْبَهُ فَإِذَا
جَفَّتْ ضَرْبٌ عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ بِالْمُتَطَهِّرِ كَالْمُعَادِنِ إِلَّا أَنْ
يَكُونَ عَلَيْهِ غُبَارٌ وَلَا بِالْمَلْحِ الْمَاءِ وَالْمُخْتَارِ الْجَوَازِ بِالْمَلْحِ
الْجَبَلِيِّ وَلَوْ أَصَابَ وَجْهَهُ وَذُرَاعِيهِ غُبَارٌ عِنْدَ مَهَبِّ
رِيحٍ أَوْ مَسْقَطِ حَارِطٍ فَمَسَحَ بِهِ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ مَعَ النِّيَّةِ
جَازٍ عِنْدَ الْأَمَامِ وَلَوْ لَخِطَطَ بِالتُّرَابِ غَيْرُهُ فَالْحُكْمُ لِلْغَالِبِ
وشروطه ثلاثة **الأول** النِّيَّةُ وَيَكْفِي لِلْمُحَدِّثِ
أَنْ يَقُولَ الطَّهَارَةَ فِي الْمُخْتَارِ فَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنْ نِيَّمَتْ
يُرِيدُ بِهِ الْوُضُوءَ لِعَوَاضِهِ عَنِ الْجَنَابَةِ وَكَذَلِكَ إِذَا نَوَى بِهِ

استباحة الصلاة **الثاني** المجز عن الماء اما الموضع
يزيد او يبسط باستعماله او بالتقريب لا استعماله واما
لعدم الماء حقيقة بان كان بينه وبينه ميل
لا اقل منه الا انه يخاف من الزهاب اليه انقطاعه
عن الرفعة وشبهه او حكما اذا خاف سبعا او لصا
عنه او فقد آلة الاستقاء والقذرة على ثمنه
بمنزلة القذرة عليه الا اذا كان عن فاحش
وهو في ضعف القيمة **الثالث** طهارة الصعيد حتى
لو تجمعت الارض ثم رجعت طهرت في حق الصلاة لا
في حق النية ولا ينتم مع القذرة على الماء الا اذا
خاف فوت صلاة بخسارة لا ينتظر فيها اوفوت صلاة
العيد اذا اشتغل بالوضوء او سبقه الحدث في صلاة
العيد فانه ينتم للناسوا شرع فيها بالوضوء او بالنية
نوا قض طهارة
تتقضى لصغرى بكل ما يخرج من السبيلين ولو دودة
او حصاة وكل خارج مجس من غيرهما كالدم والقيح
والصد يد اذا جاوز موضع خروجه والمباشرة الفاحشة

والقي مل الفم لادونه الا ان كان دما صائغا اما لو
كان غير ما يع فمل الفم او بلغيا فلا ينتقض ولو قاء
متفترقا قليلا قليلا ولو جمع ملا الفم فعند يوسع
ان كان في محل واحد نقض والا فلا والاعتبار عند محمد
لا بجدار الباعث وهو الغشيان وكذا الوظم الدم على
راس الجرح فاخذة وهو بحيث لو تركه جاوز نقض ولا
فلا **وينقضه** الجنون والاعماء والنوم المنزل للمسكة
فلذا لم ينتقض نوم القائمر والقاعد والراكع والتاجد
لبقاء الاستمساك ولو سقط النائم ان لم ينتقض
عند اتصاله بالارض نقض والا فلا **وينقضه**
القهقهة في الصلاة المطلقة الا اذا كان قائما في
صلاة وقهقهة في نومه لا ينتقض ولكن يفسد
صلاته في المختار وهذه المسئلة اجمية وصحة الصبي
والبالغ سواء **وينقض** الكبري خروج المني بعد
انقصاله على وجه الدفق والشهوة والايلاج في تبل
ادنى حى ودبره ويجب على المفعول به الغسل ايضا
ولو اصبغ فوجد ماء رقيقا وشك في كونه مينا او غيره

وَلَمْ يَتَذَكَّرْ اخْتِلَامًا وَاجِبَ الْغُسْلِ وَإِنْ عَلِمَ أَنْهُ غَيْرُ مَنِيٍّ فَلَا
 وَإِنْ تَذَكَّرَ اخْتِلَامًا وَلَمْ يَرْمَأْ فَلَا **فصل في رفع الخبث**
 رَفَعَهُ عَنْ بَدَنِهِ وَثَوْبِهِ وَمَكَانِ الصَّلَاةِ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ
 كَرَفْعِ الْحَدَثَيْنِ وَالْبَخَاسَةِ خَفِيفَةٍ وَهِيَ بَوْلٌ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ
 وَبَوْلُ الْفَرَسِ وَأَمَّا الْأَخْشَاءُ وَالْأَرْوَاثُ فَعِنْدَهُ غَلِيظَةٌ
 وَعِنْدَهُمَا خَفِيفَةٌ وَغَلِيظَةٌ كَالْدَمِ وَبَوْلٌ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ
 وَالْحُمْرُ وَالْمَيْتَةُ وَالْعَذْرَاتُ وَسُورُ الْكَلْبِ وَبَقِضُ مَا
 تَقَدَّمَ مِنَ الْأَسَارِ فَيَجِبُ تَطْهِيرُ الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ مِنَ
 الْغَلِيظَةِ إِذَا بَلَغَتْ قَدْرَ الدَّرْهِمِ وَزَمَانِي الْكَثِيفَةِ
 وَنَسْطًا قَدْرَ عَرْضِ بَابِ الْكَفِّ فِي مَا يُعْتَمَدُ الْأَمَّا يَنْصَلُ
 بِالسَّبِيلَيْنِ مِنَ الظَّاحِجِ فَإِنْ أَرَادَتْهُ لَيْسَتْ وَاجِبَةٌ
وهذا الْأَسْتِنْجَاءُ سُنَّةٌ بِالْحَجَرِ وَالْمَدْرُوعِ وَخَوْه
 كَحَرَقَةِ وَقُصَّةٍ وَالْأَفْضَلُ تَبَاعُ الْمَاءِ غَيْرُهُ مِمَّا يُزِيلُ
 وَيُبْنِي أَنْ يَرُخَى مَوْضِعُ الْأَسْتِنْجَاءِ كُلُّ لَارْخَاءٍ وَيُسْتَنْجَى
 بِبِطْنِ اصْبِعٍ أَوْ اصْبِعَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَيُخْتَزُّ عَنْ رَأْسِ الْإِصْبَعِ
 وَيُنَشَفُ لِمَحَلِّ أَنْ كَانَ صَافِيًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ كَيْلًا يَفْسُدُ صَوْمُهُ
 وَإِنَّمَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ مَوْضِعَ الْمُخَفَّةِ وَقَلَمَا

يَكُونُ

يَكُونُ وَإِذَا زَادَ عَلَى الْمَخْرَجِ وَجِبَ غَسْلُهُ بِالْمَاءِ وَكَذَا إِذَا
 تَلَوْتُ مِنْهُ الثَّوْبَ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ وَجِبَ غَسْلُ
 الثَّوْبِ وَيُسْتَنْجَى بِشِمَالِهِ لَا لِعَذْرٍ وَالْمَنِيُّ خَبَثٌ يَجِبُ غَسْلُهُ
 وَطَبْأُ وَيَكْفَى فَرْكُهُ يَابِسًا وَمَا دُونَ الدَّرْهِمِ تَكْرُؤُ الصَّلَاةِ
 مَعَهُ وَإِنْ صَحَّتْ كَمَا تَكْرُؤُ فِي مَكَانٍ بِقَرْبِهِ بِخَاسَةِ وَجِبَ مِنْ
 الْخَفِيفَةِ إِذَا فَحِشَتْ وَالْأَوْجَهُمَا يَكَالُهُ إِلَى رَأْيِ الْمُبْتَكَرِ
 أَنْ اسْتَفْحِشَهُ مَنَعُوا لَا فُلَا وَإِنْ تَفَرَّقَتِ الْخَاسَةُ
 فِي ثَوْبِهِ أَوْ ثَوْبَيْهِ أَوْ ثَوْبِهِ وَبَدَنِهِ جَمَعَتْ وَتَطْهَرُ بِ
 الْبَدَنِ بِغَسْلِهِ ثَلَاثًا وَالثَّوْبِ بِغَسْلِهِ ثَلَاثًا بِمِيَاهِ
 طَاهِرَةٍ وَعَصْرَةٍ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَكَذَا تَطْهِيرُ فِي الْأَجَانَةِ
 وَالْمِيَاهِ الثَّلَاثَةُ بِخَسَّةٍ وَقِيلَ فِي الْخَاسَةِ الْمَرْبُوعَةِ
 يَكْفَى زَوَالُهَا وَلَوْ بِمَرَّةٍ وَتَطْهَرُ الْأَرْضُ أَنْ كَانَتْ رَخْوَةً
 بَصَبَ لَمَّا ثَلَاثًا وَإِنْ كَانَتْ صَلْبَةً قَالُوا يَصْبَتُ عَلَيْهَا
 ثُمَّ تَنْشَفُ بِخَرْقَةٍ وَخَوْهَا يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا وَإِنْ صَبَتْ
 عَلَيْهَا كَيْثَرًا حَتَّى تَصْرِفَتْ الْخَاسَةَ وَلَمْ يَبْقَ رِجْمًا وَلَا لَوْثًا
 وَتَرَكْتَ حَتَّى جَفَّتْ طَهَرَتْ وَيَطْهَرُ النُّعْلُ بِذَلِكَ فِي الْأَرْضِ
 حَتَّى يَرُودَ مَا انْصَلَبَ أَنْ كَانَ كَيْثَفًا وَإِنْ كَانَ رَفِيقًا فَمَا

يتصل به من الرمل والتراب له جرم ومافيه ضغالة
كالشيف والسكين والمرأة يظهر بالمسح والمنصدي
من ذلك بالغسل **باب الصلاة للصلاة**
شروط وأركان وأوجبات وسنن ومفصلات ومكرها
شروط الصلاة طهارة البدن والثوب عن
الجاستين ومكان الصلاة والمفروض طهارة موضع
القدمين والسجود في المختار من الروايات لا غير وقال
في الفتاوى لقاضي خان وكذا لو كانت الجاستة في
موضع الركبتين واليدين يعني جميع ولا يجعل كانه لم
يضع العضو على الجاستة كالوصلي رافعا احدي
قدميه جازت صلاته ولو وضع القدم على الجاستة
لا يجوز ولا يجعل كانه لم يضع ولو خلع نعليه ووضعها
على الجاستة وقام عليها جاز وان كان ما يلي الارض منها
نجسا كتوب ذي طاقين اسفله نجس فقام على الطاهر
جاز ولو بسط كتمه او قبله عليها لا يجوز فان لم يجد
ما يرنل بها الجاستة وجب ان يصلي فيه ويجوز ان يصلي معها
الا اذا عمت اكثر من ثلاثة ارجاع ثوبه فالأفضل ان

يصلي

9 يصلي فيه ويجوز ان يصلي غريبا ومنعه محمد قال
في الاسرار بعد ما ذكر الوجه ولكن قول محمد احسن
وكذا اذا كان على بدنه نجاسة لا يمكنه ان يلتها الا
بايداء عورته للناس تسقط اذا التها ولو ابداهما
للازالة فسق وسر العورة وهي من الدخيل من السرة
الى الركبة والركبة فيها ومن الحرمة ما سوى الوجه
والكفتين وفي القديمين روايتان والصحيح ان انكشاف
ربعة مانع وقيل الصحيح انه عورة في الصلاة غير عورة
خارجها وقيل لا صح انه ليس بعورة ولو انكشف ظهر قدمها
لم تقسد وفي الاختيار انه يجوز صلاته مع انكشاف
الذراعين وهو خلاف الرواية الظاهرة وفي المبسوط
في ذراعها روايتان والاصح انها عورة وفي الفتاوى
ذراعها كبطنها في ظاهر الرواية وعند ابن يوسف
وهو رواية عن ابي حنيفة لثياب عورة حتى لو وصلت
الحرمة وهما مكشوفان جازت صلاتها وشعرها عورة
وفي المسترسل روايتان والاصح انها عورة وفي الفتاوى
الصحيح ان المعتد في فساد الصلاة انكشاف ما فوق

الاذنين وفي حرمة النظر نسوي بينهما وعورة الامة
العورة من اجل مع بطنها وظهرها واذا انكشفت ما
دون الربيع من العضو كالخزوا والذكر والانتشيين
جارت الصلاة معه وتديها بانفراده عضوان كانت
كسرة فان كانت فاهدا فتديها تنعا لصدرها لا يفسد
والربيع لا يجوز معه الصلاة واذا لم يجد ثوبا ولا ما يستتر
به العورة من خيش او طين يبلط به عورته وتحذله
صلى غريبا والافضل ان يصلي قاعا حينئذ واستقبال
عين عرصة الكعبة ان كان بمكة وللغائب عنها جهتها
تحقيقا وذلك كما لو فرض خروج خط من تلقا وجهه
على زاوية قائمة يكون مارا على الكعبة او هوايها او تقر بيها
بان يكون الخط منحرفا عنها او عن هوايها انحرافا لا تزول به
المسائمة بالكلية وذلك يختلف باختلاف القرب
والبعد وقيل ان كان بينه وبين الكعبة حائل وهو بمكة
فالاصح انه كالغائب ولو كان الحائل اصليا كالجبل فله
ان يجتهد والاولى ان يصعد الجبل ولا يشترط نية
الاستقبال في المختار ولا يسقط الاستقبال الا لعذر

كمر يض

كمر يض لا يقدر على التوجه وليس عنده من يوجهه او
يخاف ان تحركه للتوجه فظن انه السبع او العدو او
انكسرت السفينة وبقي على لوح فيصلي حينئذ قائما
او قاعا او يومي او مضطجعا الى اي جهة قدر عليها
او لعدم العلم بها وليس بجسرة من يسأله عزرا
من اهل المكان او العلم بها ولا عبرة بغيرها وليس عليه
ان يطلب من يسأله اذا لم يجد احدا فيجتهد ويصلي
ولا يجوز صلاته قبل التحري ولو اصاب القبلة ولو خرج
ولم يقع تحريه على شيء يؤخر الصلاة وقيل يصلي الاربع
جهات وقيل يختار ولا يخترى مع محارب بلكة دخلها
وان ينوي اي صلاة يصلي فان كانت نافلة كفاه نية
الصلاة او سنة فالافضل فالاحوط تعيينها كسنة
الظهر مثلا او فرضا فلا بد من تعيينه والاحسن ان
ينوي ظهرا ليوم مثلا وان كان مقتديا بالاحتياج مع ذلك
النية المتابعة والافتدائي الاصح والاحسن ان لا يعين
الامام عند كثرة المقتدين ولو عينه فقال يزيد فاذا
هو عمر ولا يصح الا ان كان يراه فقال زيد هذا او عمر فيجوز

الافتتاح الى شحته اذ نية وكذا المرأة في رواية الحسن
عن ابي حنيفة **والا** قرب الى استر ما ذكر ابن مقاتل
من انها ترفع الى منكبيها ثم لا ترفع بعد ذلك الا في تكبيرات
العبدتين ووضع اليمنى على اليسرى تحت السرة كل قيام
فيه ذكر منسوخ فليس تحالة الشاويين تكبيرات
لخانة لا بين تكبيرات العبدتين في القومة من الركوع
ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك
وتعالى جَدُّك ولا اله غيرك ولا يزيد عليه الا في
التشهد فيقول فيه ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم
من غير ذلك والتعود بالله من الشيطان الرجيم
للقرأة لا تبع الشا كما عند ابي يوسف ومنهم من
اختار قوله فياتي بها المسوق دون المقتدى ونحو
عن تكبيرات العبد وعنده بالغلب وقراءة البسملة
مع الاسرار بها حتى في المهرية في اول كل ركعة لا بين الفاتحة
والسورة وقوله امن بخاتمة والمأمور وكذلك في
المهرية عفت تابع الامام اما لو سمعها من الامام
في السرية اختلفوا هل يؤمن امر لا ظاهر النص

انه يؤمن ولا تشدد والميم فتعسد على ذاي والفتوي
ان لا تعسد والفتوي والمدة لقنان والتكبير مع كل خفض
ورفع ووضع اليدين على الركبتين في الركوع
مفرجا اصابعهما ويضمهما في السجود وفيها سوي
الركوع والسجود لا يتكلف التقريع ولا الضم وضبط
الساقين وبسط الظهر ولا يرفع راسه ولا ينكسه
وقول سبحان ربي العظيم في الركوع وسبحان ربي
الا على في السجود ثلاثا **والا** افضل ان يزيد ما شا
بعد ان يختم بالوتر غير مصل للمقوم ان كان اماما
وقول سمع الله لمن حمده في الرفع من الركوع للامام
وربنا لك الحمد المأمور ويجمع بينهما المنفرد والقومة
والجلوس بين السجدين **وعند** ابي يوسف فرض
كالطائفة عنده اما الاعتدال في نفس الانتقال
فبسته اتفاقا ووضع يديه في السجود حذاء وجهه
وخجافة بطنه عن فخذ يمينه وايداه ضبعيه الا المرأة
فلا تفعل وتوجيه اصابع رجليه الى القبلة ووضع
الركبتين واختلف في القدمين والجلوس على رجله

النَّبِيُّ فِي الْقَعْدَتَيْنِ وَالصَّلَاةَ عَلَى نَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِمَا فِي النَّفْلِ وَفِي الْآخِرَةِ قَفْظًا فِي الْفَرْضِ
 وَمُقْتَضَى الدَّلِيلِ اقْتِرَاؤُهَا مَرَّةً فِي الْعَمْرِ وَاجِبًا بِهَا كُلُّهَا
 ذَكَرَ أَنَّ يَتَّخِذُ الْمَجْلِسُ فَيَسْتَحِبُّ التَّكْرَارَ بِهَا بِالتَّكْرَارِ
 فَعَلَيْكَ بِهَا وَاقْتِ الْأَقْوَالَ وَخَالَفَتْ وَثِيَّةُ الْأَمَامِ
 فِي التَّسْلِيمَتَيْنِ الرَّجَالِ وَالْحَفْظَةُ وَالْمَأْمُورُ أَمَامَهُ
 أَيْضًا فِي جِهَتِهِ وَأَنْ يَحَازَهُ نَوَاهُ فِيهِمَا وَالْمَقْرُودُ الْحَفْظَةُ
 وَاتِّخَاذُ سُرَّةٍ قَرِيبَةٍ مِنْهُ مِثْلُ مَوْخِرِ الرَّجُلِ كَقِلْطِ
 الْأَصْبَعِ فَصَاعِدًا عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ أَوِ الْيَسَارِ إِذَا
 صَلَّى فِي الصُّحُلِ وَسُرَّةُ الْأَمَامِ سُرَّةُ الْمَأْمُورِينَ
وَلَهَا سُنَنٌ أُخْرَى وَوَاجِبَاتٌ تُعْرَفُ عِنْدَ مَعْرِفَةِ
 مَا يَكُونُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا عُلِمَ فِي كَرَاهَةٍ أَنَّهَا لَيْسَتْ تَحْرِمُهَا
 عِلْمُ أَنْضَدَ مَا يَثْبُتُ بِهِ سُنَّةٌ وَإِذَا عَلِمَتْ تَحْرِمُهَا
فَوَلَّيْتُ مُفْسِدَاتِ الصَّلَاةِ مُفْسِدُهَا قَوْلُ
 وَفَعَلْتُ الْقَوْلَ لِكَلَامِ عَزَّ وَجَلَّ وَسَهْوَةٌ قَبْلَ أَنْ يَقْعُدَ
 قَدْ رَأَى التَّشَهُدَ إِلَّا السَّلَامَ سَاهِيًا وَلِلَّسِّ مَعْنَاهُ
 السَّلَامُ عَلَى نَسَانٍ إِذَا صَرَّحُوا أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى نَسَانٍ

سَاهِيًا فَقَالَ لَسْلَامٌ ثُمَّ عَلِمَ فَسَكَتَ فَتَقَسَّدَ صَلَاتُهُ
 بَلْ لَمَّا رَأَى السَّلَامَ لِلخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ سَاهِيًا قَبْلَ اكْتِمَالِهَا
 وَمَعْنَى الْمَسْبُوتَةِ أَنَّهُ يُظَنُّ أَنَّهُ أَكْمَلَ أَمَّا إِذَا سَلَّمَ فِي
 الرَّبَاعِيَّةِ مِثْلًا سَاهِيًا بِغَدَرِ كَعْبَتَيْنِ عَلَى ظَنِّ أَنَّهَا
 تَرْوِجُهُ وَتَحْوِذُكَ فَتَقْسُدُ صَلَاتُهُ فَلْيَحْفَظْ هَذَا
 وَنَفْخَ التَّرَابِ أَوْ غَيْرَهُ وَالْأَيْمَنِ وَالْيَمَانِ بِصَوْتِ
 فِي حُرُوفٍ وَالتَّائُوهُ وَآوَاهُ لِلدَّخْرِ عَقْرِبَ أَوْ شَيْ غَيْرَ الذِّكْرِ
 فَإِنْ كَانَ لِلذِّكْرِ وَالْخُشُوعِ فَلَا وَغَيْرَ مِثْلِهِ إِذَا كَانَ بِهِ
 مَرَضٌ لَا يَكُونُ الْأَمْتَاعُ عِنْدَ سَبَبِهِ يَكُونُ عَفْوًا كَمَا لَوْ
 غَطَّسَ وَحَصَلَ بِهِ حُرُوفٌ أَوْ تَحَنُّنًا أَوْ تَشَاوُبٌ فَارْتَفَعَ
 صَوْتُهُ وَلِخَارِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فَحَصَلَ بِهِ حُرُوفٌ لَمْ تَقْسُدْ
 صَلَاتُهُ وَالتَّخَنُّعُ بِغَيْرِ عَذْرٍ بَانَ لَمْ يَكُنْ مَدْفُوعًا لَهُ إِذَا
 حَصَلَ بِهِ الْحُرُوفُ وَاتَّخَلَفَ هَلْ مِنَ الْعَذْرِ تَخْصِيصٌ
 الْأَمَامِ صَوْتُهُ وَلِخَارِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رُبِّيَّةٌ عَدَمُ
 الْفُسَادِ وَعَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَائِخِ وَقَوْلُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
 وَالتَّهْلِيلُ إِذَا ارْتَدَّ جَوَابُ الْخَيْرِ بِالْحَبِيبِ وَبِمَا يُسْرُهُ أَوْ يُولِ
 تَقْسُدُ وَإِنْ ارْتَدَّ غَيْرُهُ لَكَ كَأَعْلَامِهِ أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ

لاوكذا الاسترجاع في جواب الاخبار مصيبة وان اراد به
 قراءة القرآن فلا وجب هذه على هذا التفصيل وقول
 برحمك الله في جواب عاظم وكذا الوقال امين في جواب من قال
 برحمك الله اذا كان هو العاظم بخلاف ما لو آمن مصل
 غير عاظم على الرعا المصلي العاظم وقال هو الحمد لله فانه
 لا تقسده والاولى ان يسكت اذا عطس في الصلاة ولو
 اذن فيها اولي وهو حاج تقسده بخلاف ما لو كان في ايام
 التشريق فكثر تكبير التشريق فيها وقال ابو يوسف
 في الاذان لا تقسده الا عند الخيلة وقول المقتدي
 صدق الله وبلغت الرسالة عند سماع ما يناسبه اشارة
 غير مقسدة وقول نعم ان كان معتادا اذ لك كما يجري على
 السنة بعض الطلبة مقسده وان لم يكن معتادا الى
 لا تقسده وهو مقيد بما اذا جرى على لسانه اما اذا كان جوابا
 يقسده ولا تقسده بالدعاء بما لا يشبه كلام الناس وبالأدعية
 الماثورة وسؤال المغفرة لنفسه والمؤمنين والمؤمنات
 لا تقسده ولو قال لاخى اخفى فيه اولي او كمال تقسده
 وارزني مختلف الا ان يقول رويك او جئتك اوج

فلا

منه من جهة الاداء والاداء من جهة الاداء
 من جهة الاداء والاداء من جهة الاداء
 من جهة الاداء والاداء من جهة الاداء

فلا تقسده وكذا اقض ديني ولو فتح على غير امامه تقسده
 اذا لم يرد به قدا القرآن وكذا على امامه ان انتقل
 الى اية اخرى ولم يرد القراءة ولو اراد لا لكنه فعل مكرها
 في الصورة الثانية ولو اخذ الامام بفتحته بعد انتقا
 لمختلف في فساد صلاته ولو فتح على المصلي من هو خارج
 الصلاة فاخذه فسدت والقراءة من المصحف مفسدة
 عند خلافها **ومن المفسدات القولية**
 زلة القاري ففي الاعراب ان لم يتغير به المعنى كسر
 قواما مكان فتحها وفتح باء تعبد مكان ضمها لا تقسده
 وان غرهما الوصل فخره العلماء وضمها الجلالة
 من قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء تقسده على
 قول المتقدمين ولختلف المتأخرون فذهب المحدثون
 ابن مقاتل وابن الفضل والفقهاء ابو جعفر والحلوي
 وابن سلام والامام اسعيل الزاهد الى انه لا تقسده
 وقول المتقدمين وانتعلمهم لحوظ وقول هو لا اوسع
 وان كان نوضع حرف مكان حرف ولم يتغير به المعنى
 نحو ايات مكان او اب لم تقسده عن ابي يوسف تقسده

زل في منطقة وقوله نزل من باب ضرب
 زلة الخطا
 زلة الخطا
 قوام الشيء بالفتح والكسر تغلب
 الدار باجواز مع الكسر

منه من جهة الاداء والاداء من جهة الاداء
 من جهة الاداء والاداء من جهة الاداء
 من جهة الاداء والاداء من جهة الاداء

وكثيرا ما يقع في قراءة بعض القرويين والأتراك والتودا
وياك تعبد بواو مكان الهمزة والصراط الذين بزيادة
الألف واللام وصرحوا في الصورتين لعدم الفساد وإن
غير فإن أمكن الفصل بين الحرفين من غير مشقة كالطاء
مع الصاد كالطحات مكان الصلحات نقصد عند الكل
وإن لم يكن إلا مشتقة كالضاد والنظا اختلافوا ولكنهم
لم يفسدها ويخرج من هذا باب كثير من يعالج مخارج
الحروف وفي زيادة الحرف أن لم يغير نحو راد دوة إليك
لم يفسد ولا فسد نحو يس والقرآن الحكيم وإنك لمن
المستدين لأنه جعل جواب القسم فشيئا كذا ذكر والله
أعلم بحجته وفي نقصه نحو خاهم في نجاهم لا نقصد إلا
أن يكون الحرف من أصل الكلمة كما قال ربيا أو غريا في غريبا
فقد أما التغير المعنى أو لأنه يصير لغوا إلا أن يكون
لغيره حذفه ترحيما نحو يا مالا في يامالك وفي تقدير
الحرف أن تغير فسدت والأفلا وتيل فسدت لأنه
لا يخلوا عن تغيير وفقه كما لا يخفى وفي ذكر كنه مكان
كلمة فاما أن يوجد مثل التي بنا الخطا في القرآن أولا

وعلى التقديرين أما أن تخالف التي جعلها موضعا معنى
أولا فقله أربعة ففي الأول نقصد كما لو قرأ أنا كذا
غافلين مكان فاعلين وفي الثاني لا نقصد كما لو قرأ
الحكم مكان العليم وليفهم من هذا معنى الموافقة
وفي الثالث نقصد كما لو قرأ أن الأبرار لقي حبيب
وإن البخار لقي نعيم وفي الرابع لا نقصد بأن قرأ أن شجرة
الزقوم طعام الفاجر مكان الأليم **الثاني** الفعل كلف
الهدم من بول ونحوه والمتعمد سببه كان غمزد ملة فأنجر
أو من غيره كان ضربته انسان أو مشى على سقف فسقط
منه ساقط فاسأل دما المصلى تحته أو غير المتعمد كان
كان تحت شيء فسقط عليه فاسأل دمه ونقصد لو تعم
أو ضرب دابة ثلاثا في ركعة لا تسوية من عماتة
مرة أو مرتين ولا ضربة وضربتين ولا ثلاثا في ركعتين
أو تحيرت المرأة أو فتح الباب لأن أغلقته وليس المقصود
بجود دمه وعمله ورد القميص لاجله والوجه يقتضي
أنه لو زره بيد لا نقصد وضرب انسان بيد أو سوط
لأن دفعه للمورين يديهم ولا لبس النعلين ونقله

سَبْقُهُ وَتَرْغُهُ وَحَمْلُ شَيْ خَفِيفٍ يُحْمَلُ بِيَدٍ وَاحِدَةٍ وَالْأَضَلُّ
فِي حُسْنِهَا أَنْ مَا كَانَ كَثِيرًا يُفْسِدُ وَمَا لَمْ يَكُنْ فَلَاحْتِلَافٍ فِي
الْكَثَرِ قَبِيلٌ مَا يُقَامَرُ بِالْيَدَيْنِ كَثِيرٌ وَهُوَ فَاسِدٌ الْعَكْسُ
فِي مَسَائِلَ لَمْ يُقْبَلْ فِيهَا خِلَافٌ يُعْرِفُ فِي الْمَطُولَاتِ وَقِيلَ
مَا كَانَ بِحَالٍ لَوْ رَأَى أَنْسَانُ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَيَسَّرَ فِي
الصَّلَاةِ وَأَنْ شَكَّ فَلَيْسَ بِرٍ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْعَامَّةِ وَقِيلَ
يُقَوِّضُ الْحَرَّ إِلَى الْمُبْتَلَى وَهُوَ اقْتِرَابُ إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ
وَحَوِيلُ الْوَجْهِ عَنِ الْقِبْلَةِ لِعِزِّ عُدْوَانِ التَّقَدُّمِ عَلَى
الْإِمَامِ مِنْ عِزِّ عُدْوَانِ مَا بَعْدَهُ فَكُلُّهَا مَعَ نَظَائِرِهَا
كَالْمَكْتُوبِ بَعْدَ سَبْقِ الْحَدِيثِ مِنْ عِزِّ تَعَمَّدِهَا كَمَا إِذَا أَصَابَ
بِخَاسَةِ أَكْثَرِ مَنْ قَدَّرَ الدَّرَجَةَ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ طَرَحَ لِلرَّجُلَةِ
إِمَامًا لِمَا مَوْجُودٍ فِي صَفِّ النِّسَاءِ أَوْ كَانَ بِحَسْبِ
أَوْ حَوَالِهِ عَنِ الْقِبْلَةِ أَوْ طَرَحُوا أَرَاةَ فِيهَا إِذَا تَعَمَّدَ
ذَلِكَ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ قُلْ أَوْ كَثُرُوا لِأَقَانِ أَدَى زَكَاةٍ
فَسَدَتْ عِلْمُ أَوَّلِهِ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ لَمْ يَتَوَقَّعْ وَمَكَثَ فَإِنْ كَانَ
بَعْدَ لَا تَقْسُدُ وَلَا لَاحْتِلَافٌ فِي الرِّوَايَاتِ وَظَاهِرُ الرِّوَايَةِ
عَنْ مَحْمَدٍ نَهَى عَنْ تَقْسُدِ قَبْلِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَتَاخِرُهُ

فِي الصَّلَاةِ

فِي الصَّلَاةِ عَنْ مَوْضِعِ قِيَامِهِ قَبْلَ مُطْلَقًا وَقَبْلَ مَقْدَارٍ مَا
يَبْتَدِئُ وَيَنْتَهِي سَجُودُهُ وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَكَذَا عَنْ يَمِينِهِ عَنْ
يَسَارِهِ وَأَنْ تَقْدِمَ فَلِحَدِّ السَّيْرِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَمَكَانُ سَجُودِهِ
وَتَاخِرُ الْمَرَاةِ عَنْ مَصْلَاحَتِهَا فِي بَيْنِهَا كِتَابُهَا فِي الصَّلَاةِ لَا
تَاخِرُهُ فِي الْمَسْجِدِ وَقَبْلَ الْبَيْتِ لَهَا كَالْمَسْجِدِ وَتَحَاذَاهُ
الَّتِي تَجَاوَزَتْ عَلَى حَدِّ الشَّهْوَةِ مِنَ النِّسَاءِ وَأَنْ لَمْ تَكُنْ
مُسْتَهْأَةً فِي الْحَالِ الْجَنَبِيَّةِ أَوْ حَرَمَةٍ فِي صَلَاةٍ مُشْتَرَكَةٍ
تَحْرِيْمًا وَإِذَا حَتَّى لَا تَقْسُدَ الْحَاذِلَةَ فِي إِذَا مَا سَبَقَ فِيهِ
وَسَوَاءٌ اتَّخَذَ الْفَرَضَانِ أَوِ التَّغْلَانِ أَوْ كَانَتْ مُتَقَدِّمَةً
وَهُوَ مُقْتَرَضٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَائِلًا وَلَوْ قَامَتْ وَسَطُ الصَّفِّ
فَسَدَتْ صَلَاةُ وَاحِدٍ عَنْ يَمِينِهَا وَآخِرُ عَنْ يَسَارِهَا
وَلَوْ خَلَفَهَا وَأَنْ كَانَتْ اثْنَتَيْنِ فَصَلَاةُ اثْنَتَيْنِ خَلْفَهَا
وَلَوْ ثَلَاثَ فَسَدَتْ صَلَاةُ ثَلَاثَةٍ خَلْفَهَا إِلَى آخِرِ الصَّفِّ
وَعَلَيْهِ الْقِتْوَى وَكثيرًا مَا تَقْسُدُ الصَّلَاةُ بِهَذَا السَّبَبِ
فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَتَبَيَّنَتْ الْحَاذِلَةُ
وَلَوْ بَعْضُ حَتَّى لَوْ صَلَّتْ عَلَى الظُّلَّةِ وَهُوَ سَقَطَ تَقْسُدُ
صَلَاتُهُ إِذَا حَاذَاهُ مِنْهَا شَيْءٌ وَتَقْسُدُ بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ

عامداً أو ناسياً قتل أو كثر وقيل ما يفسد الصوم هو
المفسد وقيل ما دون ملاء الفم لا يفسد ومنه ذوب
سكر كانت في فيه ويفسدها رواية المنية ما
يقدر على استعماله وانقضاء مدة المسح وخلع الخف
برفق ووجدان العاري سائداً وقدره المومي على الركوع
والسجود وخروج وقت المصاحبة وتذكر فائتة
واستحلاف قاري أمياً وطلوع الشمس في الفجر ودخول
وقت العصر في الجمعة وسقوط الجيرة عن برد
وتعلم ما نصح به الصلاة أن كان في أثناء الصلاة
اتفاقاً وإن كانت في القعدة الأخيرة بعد مقدار
النشهد فكذلك عند خلافتها هـ

• مكرهات الصلاة •

يكره العبت بالثوب والجسد وهذا لا يخص المصلي
وتعليق الحصى لا لعذر والسجود على مجرد الأنف
من غير عذر على الرواية الظاهرة عنه وفرقة الإطالع
ووضع اليد على الخاصرة والسؤال إن يضع الثوب
على رأسه أو كتفيه ويرسل طرافه من جانبيه وإن

يصلي

يصلي معقوص الشعر وكف الثوب والافتاء وهو أن
يضع اليدين على الأرض ويقيم ركبتيه في الصحيح
وقيل أن ينصب قدميه ويقعد على عقبيه وقيل كما
ذكرنا أولاً يقيد ضم ركبتيه إلى صدره ووضع يديه
على الأرض والاتفات لا الملاحظة مع عدم ات
العتق والتربع بغر عذر وعذاي أو تسبح باليد
وتحيض العين **والأدب** أن يجاوز بصره موضع
سجوده في القيام ولا موضع قدميه في الركوع ولا
أرنبة انفه في السجود ولا حجره في القعود **وبكره**
أن ينظر إلى حصة السما وقيام الإمام وحده في الطاق
اللعذر ككثرة القوم فإن كان خارجاً وسجد فيها
فلا قيامه على مكان مرتفع وهو ما يقع به التمييز
ظاهر أو حله وكذا على القلب في ظاهر الرواية وفي
كراهة الصلاة إلى ظهر رجل يستحدث خلاف والمختار
عدهما وينبغي تغييره بما إذا لم يشوش عليه ذلك
أما لقوته أو لحقائه صوت المتكلم وفي موضع كثير
الأصوات واللفظ أو فيه تأيم قريناً منه **وبكره**

في فوارع الطريق ومخاض الابل والمزيلة والمجزة والمخرج
والمغسل والجمام فان غسل مكانا في الجمام وصلى فيه
لا بأس به وكذا موضع جلوس الجمامي **ويكون** ايضا في المقبرة
الا ان يكون فيها موضع اعد للصلاة لا نجاسة فيه ولا
عج **ولا** على سطح الكعبة **فصل** لا يصح الاقتداء بالمجنون
المطبق فان كان يحسن ويفيق صح في حال افاقته ولا بالشكر
ولا بالصبي الا على قوله ثمة بلخ في التراويح والسنن
ولا القاري بالآخرس والامي ولا الامي بالآخرس ويجوز
اقتداء الآخرس بالامي ولا الكاري بالعماري ولا الصحيح
بالمعذور كصاحب سلس البول ونحوه ولا المسافر بالمقيم
في الغائبة حتى لو غربت الشمس بعد ما صلى المقيم
ركعتين من العصر لا يجوز للمسافر ان يبتدي الاقتداء به
عند ذلك فيما ولا المفترض المستقل ولا مع اختلاف العرضين
ومن ذلك ظهر الامس مع ظهر اليوم والظهر مع الجمعة ولا
الناذر بالخالف ويجوز على قلبه ولا الناذر بالناذر الا
ان يقول احدهما نذرت صلاة ركعتين فيقول الآخر
نذرت تلك المذورة ونحوه ولا من يصلي ركعتي الطواف

خلف

١٨
خلفه من يصليها ويجوز الخالف بالخالف ولا المرأة في حق
الرجل ولا في فضا ما افسد من نفل خلف مثله الا ينه
تطوع خلف منطوع فافسد الا ما رولا المسبوق في قضاء
ما سبق باخر وكذا اللحق ويجوز القاير بالقاعد والمتوضي
بالمستتم والفاسل بالماسح وصاحب الحج بمثلها والامي
بمثلها ولا يجوز صلاة الاخرس اذا اقتدى به ايمى او قاري
كالامي اذا اقتدى به قاري ولا الحقى بشافعى علم منه
ما يزعم به فساده صلواته في مذهبه كالفضد ومحه اقل
من البرع ولو علم منه ما يزعم به فساده صلواته في زعم الامام
لا المقتدي كمن الذكر لختلف فيه وكثير على الجواز ومن
المحققين من حقق عدم الجواز ولو لم يعلم من حاله شيلاجاز
ولا من بينه وبين الامام طريق واسع وهو ما ترقبها العجلة
والضييق لا يمنع ولقد الوقا المقتدي في عرض الطريق
واقدي جازت اذا لم يبق بينه وبين الامام ما ترقب فيه
العجلة ومنع ذلك يكن حتى لو اقتدى اخر خلفه وراء
الطريق لا يجوز لانه كراهة الصلاة صار وجوده وعده
في حق من خلفه سواء الا ان يكون من في الطريق ثلاثة فتصح

صلاة من خلفهم والامتنان كالثلثة عند ابي يوسف لا
عند محمد ولو قام الامام في الطريق واصطفوا خلفه في طول
الطريق ان لم يكن بين الامام ومن خلفه في الطريق مقدار
ما يترقبه العجلة جازت وكذا فيما بين الصف الاول
والثاني الى اخر الصفوف والافلا ويتبع الاقتداء حيولة من
يسع الزورق والافلا يمنع والحائط ذكر في الاصل انه
لا يمنع وروى الحسن عن الامام انه يمنع فحملوا ما في الاصل
على ما اذا كان قصيرا لا يس مقدار ذراع او ذراعين والآخر
على ما اذا كان اكثر وجبئذ لو كان عليه باب مفنوخ
او ثقب لو اراد الوصول الى الامام مكنه ولا يشبهة عليه
حاله فسمع او رؤية صح وان كان الباب مسدودا او الثقب لا
يمكن فيه ما ذكرنا لكن لا يشبه طال الامام قليل يمنع
وقيل لعبرة في هذا الاشتباه وعدمه واختاره
جماعة من المتأخرين وعلى هذا الاقتداء من السطح او
الميدنة بمن في المسجد ان كان لها باب في المسجد ولا
اشتباه فلا اشتباه وان لم يكن ولا اشتباه يصح والا
فلا واذا عُدَّت موانع الاقتداء او كان بحيث يصح العتبة

ان يقتدوا اعلمهم والمراد اعلمهم بكامل الصلاة وان كان
غير مستبحر في بقية العلوم وهو اول من المستبحر في البقية
ذكر مقناه في شرح الارشاد فان تساوا فافترروهم فان تساوا
فاورعهم فان تساوا فافاسمهم فان تساوا فافاضهم خلقا
فان تساوا فافاضهم وجهها وفسرة في الكافي من يصلي
في الليل فان تساوا فافاضهم وجهها فان تساوا
فاشرفهم نسباً فان تساوا فافاضهم اقدم ورعا
قدم صوابه وقياسه يقتضي مشك في سائر
الحصائل وعلى هذا فقل ما يحتاج الى الفرعة المذكورة
عند التساوي واختير القوم ولو اختار البعض واحدا
والبعض اخر فالعبرة للاكثر ولو قد تواءموا غير الاولى اما
وبكرة الاقتداء بالفاسق والبدوي والارذل
والاعرابي والاعمى الا اذا لم يكن هناك افضل منه وبطلان
الهوى لان يغلو حتى يحكم بكفره كالجهمي والقدرى والنقابي
مخلق القرآن والمبشمة والرافضي العالي الذي يكر
خلافة ابي بكر **واذا** اقتدى بعد وجود الشرايط واتقاء
الكراهة فان كان وحده قائم عن يمين الامام لا يتأخر عنه

والمعتبر في ذلك العقب وان كانا اثنين تقدم عليهما
 الامام الا لعذر كضييق المكان **ومن سنن الاقناني**
 ان يحاذي الامام وسط الصف ويكره ان يقوم في جهة
 طرفه ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الخناثي ثم النساء
 ثم المراهقات وعلى هذا وضع جنابهم وفي القنن وضع
 الرجال ميا إلى القبلة ثم سائرهم ويجعل بين كل واحد
 حاجر من تراب ولو شرع في الغرض وحده ثم شرع الامام
 فيها ان يكن قنن ركعة بسجدة رجب وشاركه والا تتركين
 ثم سلم وشاركه ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة فشرع
 الامام في الظهر والخطبة يتم ركعتين وان لم يكن قنن
 ركعة بسجدة ولو صلى ثلاثا بينهما لان الاكثر حكم الكل
 واذا اتى بها وحده اعاد في الجماعة وكذا كل فرض اذا وحده
 الا الفجر والعصر في المغرب خلاف وعلى قولين يعيدها
 وهو الاحسن اذا سلم الامام يقوم فيأتي بركعة لان
 المعاد ثقل **واذا اذن في مسجد مرفقة كره الخروج منه**
 قبل الصلاة ان كان مسجد حية او لم يكن هو لكن صلى
 امام مسجد حية وان لم يصل ان خرج الى مسجد حية لا بأس

والافضل

والافضل عند الخروج الا ان يخرج لحاجة يعزم ان يجي
 فيدرك ولو جأ والامام في الفجر ان لم يخف فوت الكل
 يصلي ركعتي الفجر في غير مكان الامام غير مخالط للصف
 وان خافه تركها ثم لا يصليها بعد ذلك الا عند تحريم
 طلوع الشمس الى وقت الزوال ولو كانت هذه الصورة
 والامام في الظهر لا يتفعل بسنة وان كان لم يخف الا
 فوت البعض لانها تقضى بعدها عند اي يوسف يقضيها
 بعد الركعتين وهو الذي يظهر وجهه وعند محمد قبلها

فصل في العوارض

فقرض عوارض توجب زيادة حالة على ما ذكرنا او تبدلها
 وذلك كسبق حدث او سهوا وسفرا ومرض وكسوف او جدي
سبق الحديث تقدم ان تعمده يفسد والقياس في تنقته
 ذلك ايضا الا ان النص اطلق له البناء والاستقبال
 افضل ويشترط له ان لا يكون الخط مؤجبا للفعل
 ولا ممتنعا او جنونا او غلاما او غميا او الا لاحتى لوقته
 مل فيه ثم ابتلعه وهو يقيد على وجه لا يصح البناء
 ولا بفعل الغير كان ضربه الغير فشيخة وان لا يكون منه قصد

الى سبب الحدث كما في غمرا الدمل وان لا يوجد بعد ذلك
منه ما يفسد من كشف عورة حتى لو احتاج الى ذلك فكشف
فسدت وكذا التي بلا ضرورة كان جاوز الماء المبيع وذهب
الى بعد منه وان لا يقف في مكانه بعد سبق الحدث
وحينئذ هو امام او غير مقتدا ومنفرد فالمفرد
ان شاء اتم في مكان طهارته وان شاء عاد الى مكانه والمقتدي
يعود الى مكانه الا ان يكون امامه فرغ او لا يكون بينهما
ما يمنع الاقتداء والامام يستخلف فيجر واحد ممن
خلفه الى مكانه والاولى ان يستخلف غير المستوف
وان استخلف المبوق ابتداء من حيث انتهى الامام
واذا انتهى الى السلام يقدم مقدم كايكلم بالقوم فلو
افسدها بتعمد حدث ونحو لم تفسد صلاة الذين
اذركوا اول صلاة الامام والامام الاول ان كان
فرغ لم تفسد صلاته ولا فسدت على الاصح لانه صار
موتما به ولهذا لو لم يكن معه حين سبقه الحدث
الامن لا يصح به الاقتداء كالصبي والمرأة فسدت صلاته
وان لم يستخلفه على احد القولين بناء على انه يصير اماما له

كما لو كان رجلا فانه يصير اماما نوي امامته او لم ينو اما
لو استخلفه فسدت اتفاقا ولو كان الخليفة لا يذري ما
صغره الامام ولا كم بقى عليه يصلي اربع ركعات ويقعد
في كل ركعة ولو استخلف هو رجلا والقوم اخر فالامام من
قدمه الامام وان خرج من المسجد ولم يستخلف فسدت
صلاة القوم ولهذا لو تقدم رجل من غير تقدم قبل ان
يخرج الامام من المسجد جاز وان خرج قبل ان يصل الرجل
المحراب فسدت صلاة القوم الا الامام الذي سبقه
للحدث ولهذا الوصلى برجل فاحدثا وخرجا معا فسدت
صلاة المقتدي وحده ولهذا ايضا لو استخلف رجلا
من اخر الصفوف وخرج قبل ان يصل الى مكان الامام فسدت
صلاة القوم والخليفة ولو كان نوي انه يصير اماما
اذا قام مقام الاول اما اذا نوي امامتهم مكانه والميلة
بحالها فصح صلاته وصلاة من خلفه وعن يمينه وشماله
وتفسد صلاة من كان متقدما عليه من الصفوف
والخاص ان خلق مكان الامام بعد الخروج من المسجد
في هذه المسائل مفسد لصلاة القوم وقبل الخروج لا تفسد

كانه في مكانه وعلى هذا تجري الصور ولو توهم انه حدث
فانصرف ثمرتين انه لم يحدث ان كان خرج من المسجد
فسدت والا اتم ويئته كالسجد وكذا لو كان في
الصحن فالتخذ السترة فان لم يكن فان كان اماما
فمقدرا للصغوف خلفه وان كان منفردا فمقدرا لموضع
سجوده من كل جانب فلو انه اختلف فيها حتى فيه
ثم ظهر انه لم يحدث فان كان الخليفة ادى ركنا لم يكن
له ان ياخذ الامامة منه بل يقتدي به وان لم يود لكنه
تام في المحراب كان له لخذها منه اما لو انصرف على من
انه افسح بالامانة ثمرتين خلافة فانه يستقبل
خرج او لم يخرج والاصل انه اذا اتوا فانصرف فان كان
ما توهمه بحيث لو تحقق امكن معه البناء لم تقصد
صلاته بالانصراف الا ان يخرج والا فسدت مطلقا
السنن يسجد سجدين بعد التسليمين واختار
شيخ الاسلام كونها بعد تسليمه ثم يشهد ويسلم
يجب بترك واجب مما ذكرنا كما اذا خافت فيما
يحضر فيه وهو امام والقدر الواجب من ذلك ما نصح به

الصلوة

الصلوة على الخلاف بينهم ومن تركه الواجب زيادة
ركوع او سجود ساهيا وتأخير ركوعه عن محله كسجدة تركها
ساهيا ثم تذكرها في ركعة اخرى وذلك قراءة الفاتحة
مرتين متواليتين في ركعة من اولتين اما اذا كررها
في الاخيرتين فلا يجب ولو قرأ الفاتحة ثم السورة
ثم الفاتحة فلا سجود عليه ولو زاد على التشهد في الاول
يجب وقدر بعضهم الزيادة بتمام الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم ونحو بقراءة القرآن في ركوعه وسجده
او تشهد ولو تركها لغتوت ثم تذكره بعد الرفع من الركوع
لا يعود ولكن يسجد بخلافها اذا تذكر بعد الرفع انه
ترك الفاتحة او السورة على ما تقدم فانه يعود ما لم
يسجد ويرتقض ما محله قبلها فيعيد ولو تذكر الغتوت
حالة الركوع ففي عوده روايتان ويسجد على كلا التقديرين
وكذا التواخي السلام بان ظن انه سلم واستمر قاعدا
ثم علم انه لم يسلم فسلم ولو خاف المنفرة فيما يجهر به
لا سهو عليه وكذا اذا جهر في السرية في ظاهر الرواية
ورواية ابن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة ان عليه

السجود وسهوا لا مام يوجب السجود على المأمور إذا سجد
 ولو كان مستنوقا عليه أن يسجد مع إمامه ولو ظن الإمام
 أن عليه سهوا فسجد وتابعه المستنوق ثم علم أن الإمام لم يكن
 عليه سهوا عليه روايتان واشهرهما أن صلاة المستنوق تقسده
 وإن لم يعلم حال الإمام لا تقسده صلاة المستنوق
 ولا سهوا على المأمور إذا سمى ولو قام إلى الثالثة من غير
 قعود فتذكر أن كان إلى القعود اقرب عاد ولا سجود
 عليه ولا لم يعبد وسجد بخلاف الخامسة إذا أقام إليها
 من غير قعود فإنه يجب أن يعود ما لم يسجد فيها فإن سجد
 بطل فرضه بنقص الوضوء عند أبي يوسف وبالرفع عند
 محمد حتى تكونه الأصلح لو سبقه الحدث في السجود
 على ما سبق وإذا بطل الفرض فعليه أن يضم سادسة
 فتصير ستا نفلا وعند محمد لا طاعة إلى الضم لأنه كالا
 بطل وصف الصلاة عند بطل أصلها وعندهما لا بطل
 يصير نفلا ولو كان قعد بعد الرابعة لا يبطل الفرض
 بالسجود في الخامسة بل يضم أخرى فتكون الركعتان
 ناقلة له ثم لا تنوبان عن سنة الظهر والعشا في الصحيح

ولو شك في صلاة أنه كم صلى وهو أول ما عرض له
 من الشك في تلك الصلاة أو مطلقا على خلاف بين
 المشايخ فسدت صلاته فإن كثرا الشك تحرى فإن لم
 يقع تحرية على شيء أخذ بالمتيقن وإن وقع أخذ بما وقع
 عليه وإذا أخذ بالمتيقن بقيد في كل موضع يتوهم أنه موضع
 جلوس **مسألة** شك في الظهر وهو قائم الأولى
 أو الثانية يتم الركعة ويقعد ثم يأتي بأخرى ويقعد
 ثم يأتي بأخرى ويقعد ثم يأتي بأخرى ويقعد ولأننا أتينا
 للمشكك بعد السلام ولو شك بعد الفراغ من التشهد
 روى عن محمد أنه يتم الصلاة ولا شيء عليه وكذا لو
 شك في الوضوء كان شك في مسح رأسه إن كان قبل الفراغ
 مسح وإن كان بعده لا يجب عليه ولو أخرجه مخبر بعد الفراغ
 أنه نقص من صلاته ركعة وعند المصلي أنه أتم لا يلتفت
 لأخباره وإن شك في صدقه وكذبه فعن محمد أنه يعيد أخينا لها
 وإن أخرجه عدلان لا يعتد بشكه ويجب الأخذ بقولهما وإن لم
 يكن المخبر عدلا لا يقبل قوله ولو اختلف الإمام والمأمورون
 فقالوا ثلاثا وقال أربعان كان على يقين لا يأخذ بقولهم

فصل في ما يجب عليه من السجود

والاخذ بقولهم وان اختلف القوم والامام مع أحد
القولين اخذ بقوله ولو كان معه واحد ولو استيقن
واحد بالتمام واخرا بالنقصان وشك الامام والقوم لا
ابادة على أحد الا على منيقن النقصان اما لو استيقن
واحد بالنقصان ولم يتيقن أحد بالتمام بل هو
واقفون فان كان ذلك في الوقت اعادوها احتاطا
لعدم المعارضة هنا بخلاف ما قبلها وهذه الاعادة
على وجه الأولى **السفر** المؤثر منه في الرخصة ان
يفقد الانسان مسيرة ثلاثة ايام وسطا في الطريق
الذي يأخذ فيه ان جرا او بتر او جبلا او سهلا فلو لم
يفقد الرخصة له كالسباح وتثبت الرخصة بمقارنة
بيوت مصر من الجانب الذي يخرج منه فيفقد الصلاة
على سبيل الوجوب الا اذا اقتدى بمقيم في وقته
فانه يقيم بخلاف الا فطار بل ان كان لا يضطر الصوم
فالصوم له افضل والا كره ولا يزال على هذا حتى يتحقق
أحد الأمرين الأول **نسيان** لقائمة خمسة عشر يوما
في موضع يصح فيه نية الإقامة كيوت المذرة والوبر

من اهل البادية فلهذا الاصير مقيما بالنية في المفارقة
الا اذا لم يكن اتم سفر ثلاثة ايام لان السفر لم يتم
حينئذ علة نية الإقامة تمنع عن انعقاده سببا
لامر فعا بحكمه بعد انعقاده وتعرف تمامه في العوارض
الممكنة من اصول فخر الاسلام وكذا العسكر في
البنية من يحصرونهم ولا اذا المني في البيوت بل ترتب
السفر غدا فيبقى سنين فانه يفقد ولا اذا نوى اقل
من خمسة عشر **الثاني** ان يدخل وطنه الاصل ولو بنية
السفر فيتم حتى لو خرج عنه فتذكر حاجته قبل ان يسير
ثلاثة ايام فرجع لها لزمه الاتمام من حين توجهه راجعا
والوطن الاصل هو ما ولد فيه ونشأ اذا استوطنه
بعد الذي نشأ فيه حتى انتقض ذلك به فلو دخل الاول
بعد ذلك لا يتم الا بالنية ولو نوى الإقامة في موضعين
فصر الا اذا جعل مبيتا في أحدهما وان فاتته رابعة
في السفر فضاها في الحضر كعنتين ولو في الحضر فضاها
في السفر اربعة ولو فارق وفي الوقت ما يسع التحريم
صلاها ركعتين ولا يجوز اقتداء المسافر بالمقيم في الثانية

ويجوز اقتداء المقيم بالمسافر ويستحب له إذا سلم
أن يعلمهم سفره ليتموا ولا يقرأ المقيم فيها يتم **المريض**
إذا اعجزه المرض عن القيام أو كان يضيقه ضعفه
شديدا أو يجده وجعا أو يخاف إبطاء بر صلي قاعدا
ولو منعه العذر عن بعض أقيامه لا كله قال الفقيه
أبو جعفر يقوم بما قدر ولو فجزء الترخيمه فإذا اعجزه فقد
ولو قدر على القيام متكيا قال الحلواني الصحيح أنه
يصلى قائما متكيا لا يجزيه غيره وإذا لم يقدر على الاعتناء
على عصى أو حائط أو كان له خادم ملونفوكا عليه فذر على
القيام فإن لم يقدر على التقود استلقى على ظهره وجل
رجليه إلى القبلة وأومأ برأسه للركوع والسجود انقصر
إلا إذا قدر عليه متكيا أو مستندا إلى حائط أو إنسان
أو نحوه ذلك فيصلى كذلك ومعنى هذا الاستلقاء
أن يدرجليه إلى القبلة ويستند ظهره إلى شيء ولا
تمام الاستلقاء لا يقدر الصحيح معه على الأتماء
بالرأس فضلا عن السقيم **أشار إليه الشيخ حسام**
الدين وإنما يتأدى الركن بحريك الرأس ولا عبرة بما يرفعه

إليه

إليه ولو استلقى على جنبه ووجهه إلى القبلة وأومأ
بأذنيه ولم يقدر على الأتماء برأسه آخر الصلاة فإن صح
ففي وجوب القضاء مع الثبوت العقل خلاف مبني على خلاف
في أن التجزئ عن الأتماء بالرأس يسقط الصلاة أولا
واختلفوا في التصحيح والاحوط الغضا فلو اغمى عليه
خمس صلوات فماد وثمها فضاها إذا افاف فان كان أكثر
من ذلك لم يقض شيئا وكما يسقط القيام بالمرض يسقط
بالسقيفة السائرة بعد رانقا وبلا عذر عنده
ويكون مسيئا والمربوطة في اللجة إن كانت الريح تحركها
تحريرا شديدا كالسائرة وإلا لا يجوز فيها إلا قائما
أما إذا كانت مربوطة بالسطح وهي مستقرة على الأرض
فهي كالأرض يصلى فيها قائما وإن لم تكن مستقرة على الأرض
فظاهر الفاظ بعضهم منع الصلاة فيها أصلا بل يخرج إلى
الأرض لأنها كالدابة وظاهر الفاظ بعضهم الجواز قائما
الكشوف ليس في كسوف الشمس أن يستوعب
وقته بالصلاة والدعاء فيصلى الإمام ركعتين كل ركعة
ركوع واحد ويدعو بعدها حتى تبتلى الشمس فان طوّل

احداهما قصرا لاخرى والا فضل ان يطيل الصلاة فيقرأ
بحوال بقرة ويحتمى وان لم يحضر الامام صلى الله عليه وسلم
وليس في الحسوف الا الانفراد ولا خطبة فيها وهكذا
يفعل لظلمة شديدة او ريح عاصفة وصلى ابن عباس
رضي الله عنهما للزلزلة بالبصرة **الاستسقا** يخرج الناس
للاستسقا الى ثلاثة ايام ولم ينقل اكثر من ذلك وقد
يقدمون قبل ذلك صدقة في ثياب بدلة متدلية
خاشعين مستعترين تائبين يدعون الله سبحانه وتعالى
لا اله غيره ولا مرجوا لخير مستقبليين القبلة لدفع
ما نزل بهم من الجذب ولا يخرج اهل الذمة ولو صلى
الامام بهم لم تكن سنة ولا مكروها عند الامام بل
هو امر جائز وعندهما سنة والله اعلم ثم كتاب

زاد الفقير للعلامة خاتمة المحققين

الشيخ كمال الدين بن المهنا

رحمه الله تعالى رحمه واسعة

ونفع بعلمه في غابر الزمان

صفر الحجة سنة ١٢٥٠

والحمد لله

امين

